

حقل واسع للانتهاكات: ملف استضافة السعودية لكأس العالم 2034



إحاطة إعلامية من القسط
ديسمبر 2024



✉ Contact@ALQST.ORG ☎ 02073851311 🌐 ALQST.ORG 🐦 [@ALQST_ORG](https://twitter.com/ALQST_ORG) 📘 [@ALQST.ORG](https://www.facebook.com/ALQST.ORG)

📍 Unit 24-7, Coda Studios, 189 Munster Rd, Fulham, London SW6 6AW | Registration no: 09093387

Contents:

| | |
|----|--|
| 4 | المقدّمة |
| 5 | عملية تقديم العروض لاستضافة كأس العالم لكرة القدم ووثائق العروض |
| 5 | ملف الترشيح السعودي |
| 6 | «التقييم المستقل للسياق» |
| 8 | «استراتيجية حقوق الإنسان» الخاصة بالاتحاد السعودي لكرة القدم فيما يتعلّق |
| 9 | بكأس العالم لكرة القدم 2034» تقرير الفيفا لتقييم العروض |
| 10 | المخاوف الرئيسيّة المتعلّقة بحقوق الإنسان |
| 10 | 1. حقوق العمّال |
| 12 | 2. مصادرة الأراضي والإخلاء القسري والتهجير |
| 14 | 3. حرّية التعبير والتجمّع وتكوين الجمعيات |
| 16 | 4. التمييز |
| 18 | 5. انتهاكات حقوقية أخرى، كجزء من مناخ القمع العام |
| 20 | 6. آليات التظلم والوصول إلى العدالة |
| 21 | 7. إشراك أصحاب المصلحة والمجتمع |
| 22 | الخاتمة: القرار الذي يواجهه كونفرس الفيفا الاستثنائي في 11 ديسمبر 2024 |

المقدمة

إنّ محاولات السعودية لاستضافة كأس العالم 2034 لكرة القدم للرجال تفشل في تلبية متطلبات حقوق الإنسان الخاصة بالهيئة الرياضية، ويجب رفضها ما لم يتم تعزيزها باتفاقيات ملزمة لمنع الانتهاكات الحقوقية. وتترك الثغرات الخطيرة في المقترحات السعودية المجال مفتوحًا لخطر حدوث انتهاكات تتعلق بحقوق العمال والحقوق المدنية الأساسية، فضلًا عن الخطر الأوسع المتمثل في إضفاء الشرعية على حكم السلطات السعودية القمعي.

وقد كشفت الأبحاث التفصيلية التي أجرتها القسط في الفترة التي سبقت عملية تقديم العروض عن حدوث انتهاكات بالفعل في مكانين من أماكن البطولة الرئيسية، يوم ووسط جدة، ويوقّر رصدنا المستمر للانتهاكات في البلاد دليلًا دامغًا آخر على أن السعودية غير مؤهلة لاستضافة هذا الحدث المهم عالميًا.

ومن المقرر أن تتخذ الفيفا قرارًا نهائيًا بشأن منح حقوق الاستضافة في 11 ديسمبر 2024، مع كون السعودية المرشح الوحيد لاستضافة بطولة 2034. وقبل التصويت، نشرت الفيفا [تقييمها](#) الخاص للعروض في 29 نوفمبر. كما يعكس تقرير الفيفا العيوب الأساسية نفسها الموجودة في ملف الترشيح نفسه، حيث يقلل بشكل كبير من مخاطر حقوق الإنسان المحتملة المرتبطة بالبطولة، ويمنح السعودية تصنيفًا "متوسطًا" لمخاطر حقوق الإنسان بشكل عام ويقرّر أن ملف الترشيح "مؤهل" للنظر فيه، مما يؤدي إلى تمريره دون أيّ تحدي.

كما تقدّم وثائق العرض المقدمة من الرياض بعض الحجج المقنعة لاستضافة السعودية لكأس العالم، بما في ذلك فئة الشباب من تعداد سكانها (63% تقلّ أعمارهم عن 30 عامًا) والشعبية الهائلة للرياضة في المملكة. لا شك أنّ المواطنين والمقيمين السعوديين يستحقّون شرف وفرصة استضافة بطولة 2034 لعرض بلدهم وثقافتهم وحبّهم لكرة القدم للعالم. ولكن هذه الاعتبارات تفوقها عوامل أخرى بشكل كبير:

- المخاطر الجسيمة لانتهاكات حقوق الإنسان إما لم تُعالج بشكل كافٍ أو تم تجاهلها تمامًا في وثائق العرض.
- منح هذا الحدث للسعودية على هذا الأساس من شأنه أن ينتهك سياسات وإجراءات الفيفا الخاصة.
- السماح لحكّام السعودية القمعيين باستضافة كأس العالم لكرة القدم سيمنحهم شرعية زائفة ورخصة لمضاعفة انتهاكاتهم السيئة السمعة.
- الكاد اعترف كلّ من الاتحاد السعودي لكرة القدم والفيفا نفسها بمتطلبات إشراك أصحاب المصلحة في عملية تقديم العروض: لم يحظّ الشعب السعودي بفرصة التعبير عن رأيه.

عملية تقديم العروض لاستضافة كأس العالم لكرة القدم ووثائق العروض

في 4 أكتوبر 2023، قرّر مجلس الفيفا أن الاتحادات الأعضاء المؤهلة لاستضافة كأس العالم 2034 لكرة القدم ستكون تلك من آسيا وأوقيانوسيا فقط. وسرعان ما أصبحت السعودية المنافس الوحيد بعد انسحاب أستراليا من هذا السباق. وقد قدّم الاتحاد السعودي لكرة القدم رسمياً عرضه إلى الفيفا في 29 يوليو 2024 للتقييم خلال الربع الثالث من العام، وسيتم اتخاذ القرار النهائي في 11 ديسمبر 2024. كما تشمل معايير الاختيار التي "قد ينظر فيها" كونفرس الفيفا "الاستدامة وحقوق الإنسان، لا سيّما فيما يتعلّق باتّباع مبادئ إدارة الأحداث المستدامة واحترام حقوق الإنسان والمبادئ البيئية المعترف بها دولياً".

يتكوّن العرض من [ملف الترشيح السعودي](#) و**استراتيجية حقوق الإنسان** المصاحبة لكأس العالم. وتطلب الفيفا من الدول المتقدمة بالعرض تقديم مثل هذه الاستراتيجية لتحديد كيفية معالجة مخاطر حقوق الإنسان التي تم تحديدها من خلال "التقييم المستقل للسياق"، والذي قام الاتحاد السعودي لكرة القدم بتكليف من شركة AS&H Clifford Chance، وهي شركة للمحاماة تتخذ من الرياض مقراً لها، بإجرائه في هذه الحالة.

ملف الترشيح السعودي



يعدّ [ملف الترشيح](#) وثيقة جذابة ومعدّة باحترافية، تتألف من 245 صفحة، تحدّد رؤية السعودية ومقترحاتها التفصيلية لاستضافة كأس العالم لكرة القدم 2034. ويصف الجزء الأكبر من الوثيقة، الذي يتبع نموذج الفيفا، البنية التحتية والخدمات الحالية والمتوقعة. أما الفصل الأخير، المُؤلّف من 18 صفحة، فيتناول الاستدامة وحقوق الإنسان، بشكل مجرد إلى حدّ كبير، ويقتصر القسم المتعلّق بحقوق الإنسان صراحةً على التركيز فقط على "أبرز الموضوعات المتعلّقة بالتحضير للأحداث الرياضية الضخمة واستضافتها"، والتي يحددها على أنها حقوق العمّال والتنوّع ومكافحة التمييز وإمكانية الوصول والحماية والأمن.

كما أنّ هذا التركيز المحدود لا يرقى بالفعل إلى [سياسة الفيفا لحقوق الإنسان](#). فهذه السياسة تُلزم الاتحاد الدولي لكرة القدم باحترام حقوق الإنسان وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن

الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والسعي لتعزيز حمايتها في جميع أنشطتها، والتي تشمل تقديم العروض واستضافة الأحداث تحديداً. ويشمل الالتزام جميع حقوق الإنسان المُعترف بها دولياً، بما في ذلك تلك الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتجدر الإشارة إلى أنّ السعودية لم تنضم حتى إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أو العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. يكرّر ملف الترشيح التأكيدات الشاملة على التزام السعودية بحقوق الإنسان، ولكن في دورات الاستعراض الدوري الشامل للسعودية المتعاقبة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، شكّكت الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية الخبيرة في معظم هذه الادعاءات وسلّطت الضوء على انتهاكات السلطات السعودية الجسيمة والمستمرة لحقوق الإنسان.

وقد سمحت عملية تقديم العروض في الفيفا باستبعاد جميع هذه العوامل من الصورة.

علاوة على ذلك، تحدّد سياسة الفيفا "مخاطر حقوق الإنسان البارزة" التي يتعيّن النظر فيها على أنها تشمل حقوق العمال، وحيارة الأراضي وحقوق الإسكان، والتمييز (مع التركيز بشكل خاص على قضايا النوع الاجتماعي)، والأمن وحقوق اللاجئين. وقد كشفت أبحاث القسط المتعمّقة الحصرية عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتكبت فيما يتعلّق بالاستحواذ على الأراضي **لنيوم ووسط جدّة**، إلا أنه تم استبعاد النظر في مجال الاهتمام هذا أيضاً في ملف الترشيح السعودي.

"التقييم المستقل للسياق"



يُعرف **التقييم المستقل للسياق** بأنه تقرير مؤلّف من 39 صفحة قد أعدته شركة المحاماة AS&H Clifford Chance التي تتخذ من الرياض مقرّاً لها، وهي جزء من الشراكة العالمية لمكتب المحاماة العالمي Clifford Chance، الذي يتخذ من لندن مقرّاً له. وقد تم تكليفها من جانب الاتحاد السعودي لكرة القدم، الموصوف في الوثيقة بأنه "منظمة خاصة مستقلة هي الهيئة المنظمة لكرة القدم في المملكة ومن الاتحادات الأعضاء في الفيفا". في الواقع، لا توجد هيئة وطنية مستقلة حقاً عن الحكم الاستبدادي والمركزي للملك سلمان ونجله محمد بن سلمان.

كما ويقرّ التقييم بالعديد من قيوده منذ البداية، ويقدم إخلاء المسؤولية المتحقّظ التالي:

قد يختلف النطاق المحدد للتقييم المستقل للسياق هذا عن نطاق التقييمات المستقلة للسياق الأخرى فيما يتعلق بالأحداث الرياضية الضخمة الأخرى، والتي كان كلٌّ منها فريدًا بالنسبة لكل بلد مضيف. وعلى هذا النحو، تناول تقييمنا موضوعات حقوق الإنسان وحقوق العمال المنصوص عليها في نطاق التقييم المستقل للسياق الذي طُلب منا القيام به والذي حدده الاتحاد السعودي لكرة القدم بالاتفاق مع الفيفا.

وبعبارة أخرى، تم فرض نطاقه الضيق وإطاره الزمني واختصاصاته عليه. لذلك لا يمكن اعتباره بمثابة رصد مستقل حقيقي لمخاطر حقوق الإنسان المرتبطة باستضافة السعودية لكأس العالم.

أولاً، لم يكن الغرض من التقرير "مراجعة السياق الكامل لحقوق الإنسان في السعودية" ولكن لتقديم "تقييم لمواءمة السعودية مع 22 صكاً من صكوك حقوق الإنسان وحقوق العمال [العهود والاتفاقيات الدولية] التي اختارها الاتحاد السعودي لكرة القدم والفيفا على وجه التحديد". وقد استبعد ذلك الصكوك التي لم تصدق عليها السعودية، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويشير التقرير إلى أنّ السعودية قد أبدت تحفظات فيما يتعلق بثلاثة من الصكوك التي تناولها التقييم - اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، واتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري - حيث قد تتعارض مع تفسير السلطة للشريعة الإسلامية.

ثانياً، من حيث المنهجية، فإنّ التقييم "لم يتضمّن التعامل مع أصحاب المصلحة/الحقوق الخارجيين" بشكل كبير، وذلك بسبب الإطار الزمني - ستة أسابيع - المحدد لإعداد التقرير. ونتيجة لذلك، استند فقط إلى البحوث المكتبية والمشاركة مع عدد من الهيئات الحكومية؛ هيئة حقوق الإنسان السعودية، وهيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ووزارة الداخلية، ووزارة الرياضة، وكلها بتيسير من الاتحاد السعودي لكرة القدم. كما تلقى شركة AS&H Clifford Chance باللوم على الحدود التي فرضتها الفيفا على عدد الصفحات على غياب التفاصيل في تحليلها.

ثالثاً، من خلال تنظيم تحليله في إطار خمسة موضوعات حددها الاتحاد السعودي لكرة القدم، وهي حقوق العمال والتنوع ومكافحة التمييز وإمكانية الوصول والحماية والأمن وحقوق الإنسان، يتجاهل التقرير العديد من المجالات الأخرى ذات الأولوية، بما في ذلك التهجير القسري وحرية التعبير (التي بالكاد ذُكرت) واستخدام عقوبة الإعدام.

ومع ذلك، يثير التقييم بعض المخاوف الهامة ويقدم توصيات لمعالجتها، مع إبداء تحفظات أيضاً بشأن الإطلاحات القانونية الإيجابية المحتملة في السعودية فيما يتعلق بحقوق العمال وحقوق النساء والأطفال وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتدابير مكافحة الاتجار بالبشر. ويشير التقرير مرارًا وتكرارًا إلى أنه "بالنظر إلى حداثة هذه التطورات... ينبغي إيلاء الاهتمام للممارسة القانونية وضمن الفعالية واستمرار وجود أي ثغرات".

في 7 أكتوبر 2024، قامت 11 منظمة، من بينها فير سكوير والعفو الدولية وهيومن رايتس ووتش والقسط، [بممارسة Clifford Chance](#)، مُعربة عن مخاوفها بشأن التقييم ودعوة المؤلفين لنشر تقرير مُحدّث. إلا أنّ مكتب المحاماة هذا لم يستجب بشكل وافي، بل اكتفى بمشاركة رابط [لسياساته](#).

”استراتيجية حقوق الإنسان“ الخاصة بالاتحاد السعودي لكرة القدم فيما يتعلّق بكأس العالم لكرة القدم 2034



تطلب الفيفا من البلدان المرشحة لاستضافة كأس العالم تقديم استراتيجية لحقوق الإنسان تتناول مخاطر حقوق الإنسان المحددة في ”تقييمها المستقل لسياق حقوق الإنسان“ وخطتها لمنع هذه المخاطر والتخفيف من حدّتها. كما ويطلب من هذه البلدان تقديم التزامات علنية صريحة بحقوق الإنسان.

وبالتالي، تستند [استراتيجية حقوق الإنسان](#) الخاصة بالاتحاد السعودي المكوّنة من 28 صفحة إلى النتائج المحدودة للتقييم المستقل للسياق المعيب، وتغطّي الموضوعات الخمسة نفسها: حقوق العمال والتنوّع ومكافحة التمييز وإمكانية الوصول والحماية والأمن وحقوق الإنسان. وبعد تلخيص مجالات التحسين الرئيسية التي حدّدها التقييم، حدّد القسم الرئيسي من الاستراتيجية كيفية اقتراح الاتحاد السعودي لكرة القدم منع مخاطر حقوق الإنسان المحددة والتخفيف من حدّتها. كما تقدّم الاستراتيجية نظرة إيجابية غير نقدية للتدابير التي

تدّعي السلطات أنها قد وضعتها بالفعل أو التزمت بسنّها في المستقبل، ولكنها تقلّل من شأن أو تتجاهل صراحةً العديد من النقاط الهامة التي أُثيرت في التقييم. ولم يرد سوى ذكر واحد غامض لـ ”سدّ الثغرات“ في الإصلاحات القانونية الأخيرة في السعودية، فضلًا عن عدم ذكر أيّ شيء على الإطلاق فيما يرتبط بالمخاوف بشأن تحفّظاتها فيما يتعلّق بالاتفاقيات الدولية.

بالإضافة إلى موضوعات حقوق الإنسان وحقوق العمال الخمسة التي يغطّيها التقييم، تقدّم الاستراتيجية ”اعتبارات إضافية لحماية حقوق الإنسان“، والتي تشمل ”الجهود المبذولة لمنع وحظر عمليات الإخلاء القسري وتهجير المجتمعات المحلية“ (محاولة جريئة لتغطية سلسلة من الانتهاكات المرّوعة حتى الآن؛ انظر القسم 2 أدناه حول مصادرة الأراضي والإخلاء القسري والتهجير) وبالمثل تتعهد ”بتمكين المجتمع المدني“ (انظر القسم 3 حول حرية التعبير والتجمّع وتكوين الجمعيات). أخيرًا، تغطّي الاستراتيجية آليات معالجة التظلم وخطط إشراك أصحاب المصلحة، والتي نعلّق عليها أيضًا في القسمين 6 و 7 أدناه.

تقرير الفيفا لتقييم العروض



كجزء من عملية الاختيار المتعلقة ببطولة كأس العالم 2034، نشرت الفيفا في 29 نوفمبر تقريرها الخاص لتقييم العروض، إلى جانب تقرير آخر لبطولة 2030. ويقدم الجزء الأكبر من الوثيقة المكوّنة من 110 صفحات تقييمًا لعرض السعودية من منظور فني ومن حيث تقييم المخاطر.

باختصار، يعمل التقييم على تقليل مخاطر حقوق الإنسان المحتملة المرتبطة بالبطولة إلى حدّ كبير، مما يمنح السعودية تصنيفًا "متوسطًا" لمخاطر حقوق الإنسان بشكل عام. كما أنه يكرّر دون تمحيص الكثير من المعلومات الواردة في وثائق العرض، وبالتالي يقوم بتضمين العديد من العيوب الأساسية نفسها. ويشير التقرير إلى "الالتزامات الملموسة الجوهرية" الواردة في العرض، وأجندة الإصلاح المزعومة الجارية في سياق رؤية السعودية 2030، لكنه يفشل في تحديد طبيعة المخاطر أو حجم الإصلاح المطلوب، فيما

يتعلّق بحقوق العمال على سبيل المثال. ومثل ملف الترشيح السعودي، فإن تقييم الفيفا لا يتطرق حتى لقضايا حرية التعبير والتمييز. فإنّ ملاحظته التحذيرية الوحيدة، التي أدت إلى تصنيف أقلّ من مثالي للمخاطر، هي "الجهد والوقت الكبيرين" اللازمين لتنفيذ الإصلاحات، ولكن حتى هذه المشكلة يُقال إنها تخفّف من خلال الأفق الزمني البالغ 10 سنوات. ولم يتم تغطية المخاوف الرئيسية الأخرى، مثل الإخلاء والتهجير القسري، على الإطلاق، ولا الانتهاكات الجسيمة للحقوق مثل استخدام عقوبة الإعدام.

كما تشير الفيفا إلى تقرير أكاديمي صدر عام 2016، قائلة إنّ نهجها العام استند إلى توصية بمعالجة "مخاطر حقوق الإنسان المرتبطة بالبطولة" فقط، بدلًا من "سياق حقوق الإنسان العام". ومع ذلك، تشير إلى سياق حقوق الإنسان العام، ولكن من خلال تقديم حجة غامضة وغير مدعومة بالأدلة حول إمكانية الحدث في المساهمة في "نتائج إيجابية لحقوق الإنسان" تتجاوز "نطاق البطولة نفسها" بدلًا من تقييم الوضع الحالي بشكل نقدي. في الوقت نفسه، تكرر الفيفا ادعاء السلطات بأنّ "أصحاب المصلحة من جميع أنحاء المملكة قد شاركوا" في عملية تقديم العروض، متجاهلة - كما فعل حتى "التقييم المستقل للسياق" فيما يتعلّق بعملها الخاص - عدم المشاركة مع أصحاب المصلحة الخارجيين بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان غير الحكوميّة. ويخلص التقييم إلى أن ملف الترشيح "مؤهل" لينظر فيه مجلس الفيفا والكونفرس قبل عملية الاختيار في 11 ديسمبر، مما يؤدي إلى تمرير العرض المعيب بشكل كبير.

المخاوف الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان

1. حقوق العمال

يشكل انتهاك حقوق العمال في السعودية، إلى جانب خطط البنية التحتية الشاملة المحددة في ملف الترشيح، مصدر قلق رئيسي لحقوق الإنسان فيما يتعلق باستضافة وتنظيم السعودية للبطولة، مما يخلق مخاطر جسيمة مرتبطة باستغلال العمال ووفيات العمال على نطاق واسع.

ويقترح ملف الترشيح السعودي 15 ملعباً حديثاً في خمس مدن مضيئة، ويتضمن ذلك تجديد أربعة ملاعب قائمة، واستكمال ثلاثة ملاعب قيد الإنشاء بالفعل، وبناء ثمانية ملاعب بالكامل من الصفر، بما في ذلك ملعب بسعة 92,000 متفرج في الرياض وملعب في نيوم، وهي نفسها مدينة عملاقة جديدة تمامًا في المراحل الأولى من البناء. كما ويقترح القيام بالمزيد من أعمال البناء الواسعة، بما في ذلك تجديد وبناء أكثر من 130 فندقًا وموقع تدريب للفرق والحكام، مع مرافق نقل وأمن متكاملة. فتلعب هذه الخطط، مثل ملف الترشيح نفسه، دورًا حاسمًا في "رؤية 2030" التي يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في إطار برنامج اقتصادي، والتي شهدت استثمارات ضخمة في قطاعات السياحة والترفيه والرياضة.

وعليه، سيتطلب البناء على هذا النطاق مئات الآلاف من العمال المهاجرين، الذين يشكّلون حوالي 80% من القوى العاملة في القطاع الخاص في السعودية. وتجدر الإشارة إلى أنّ هؤلاء العمال يواجهون استغلالًا وانتهاكًا منهجيّين لحقوقهم بموجب نظام الكفالة المسمى، والذي يربط العمال بكفلائهم للحصول على إقامتهم وتصاريح عملهم. وعلى الرغم من إصلاحات قوانين العمل المحدودة في السنوات الأخيرة، التي تشمل مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية لعام 2021 التي تسمح للعمال المهاجرين، في ظروف معينة محدودة، بتغيير وظائفهم أو مغادرة البلاد دون الحصول على موافقة صاحب العمل (أو الكفيل)، لا يزال نظام الكفالة ككل قائمًا إلى حدّ كبير ولا يزال يشكلّ مخاطر واضحة للاستغلال.

وفي ظلّ هذه الظروف، يكون العمال، ولا سيّما العمال منخفضي الأجور الذين يتم توظيفهم من بعض أفقر بلدان العالم، عرضة للانتهاكات واسعة النطاق تشمل استبدال العقود، ورسوم توظيف باهظة، وعدم دفع الأجور، ومصادرة جوازات السفر من قبل أصحاب العمل، والسخرة. وعادةً ما يعاني العمال المهاجرون في قطاع البناء في السعودية، الذين سيقومون ببناء البنية التحتية لكأس العالم، من ظروف عمل سيّئة، ويعملون لساعات طويلة في الهواء الطلق في المناخ القاسي للبلاد، وغالبًا ما يعانون من الإجهاد الحراري ومشاكل صحية أخرى. وعند وفاة العمال في السعودية، لا يتم التحقيق في وفاتهم بشكل صحيح، ولا يتم تعويض



عبد الولي سكندر خان

أسرهم الحزينة بشكلٍ كافٍ، كما في حالة عبد الولي سكندر خان، وهو مهندس مدني باكستاني يبلغ من العمر 25 عامًا وأب لطفلين توفي أثناء عمله في موقع بناء نيوم في ديسمبر 2023.

بالإضافة إلى المخاطر الأكثر وضوحًا التي تواجه عمال البناء في سياق كأس العالم، ثمة أيضًا مخاوف بشأن العمال المنزليين مثل مدبرات المنازل وعمال النظافة والسائقين الخاصين، الذين يعدّون من أكثر فئات العمال المهاجرين ضعفًا في السعودية. وقد قدّم قانون جديد للعمال المنزليين، الذي دخل حيز التنفيذ في 21 سبتمبر 2024، ظاهريًا العديد من وسائل الحماية المهمة، لكنه ترك مخاوف أخرى دون

معالجة. وكما هو الحال مع مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية لعام 2021، يعتمد التأثير الحقيقي لمثل هذه التغييرات التشريعية على جودة التنفيذ والإنفاذ، والتي كانت ضعيفة تاريخيًا.

مع الاعتراف بأن عملياتها كثيفة العمالة، تتعهد الفيفا في سياستها لحقوق الإنسان "بدعم وتعزيز أعلى معايير العمل الدولية" و"ضمان" احترام معايير العمل من جانب شركائها التجاريين وفي الأنشطة المختلفة المرتبطة مباشرة بعملياتها". وتتطلب معاييرها الخاصة بالترشح تنفيذ مقدمي العروض لمعايير العمل هذه.

وتزعم استراتيجية حقوق الإنسان الخاصة بالاتحاد السعودي لكرة القدم المتعلقة بكأس العالم أن حقوق العمال تُعدّ "جانبًا أساسيًا من الحقوق المحمية في المملكة"، وتسلب الضوء على الإصلاحات الحكومية الأخيرة التي حققت "تحسينات كبيرة". ومع ذلك، فإنها تفشل في معالجة العديد من المخاوف التي أُثيرت في التقييم المستقل للسياق، بما في ذلك استمرار مسؤولية أصحاب العمل عن تجديد تصاريح عمل الموظفين، والأهم من ذلك، الحاجة إلى ضمان فعالية الإصلاحات "بالنظر إلى حداتها".

كما وتلزم الاستراتيجية للاتحاد السعودي "بمراجعة النتائج الرئيسية المحددة في التقييم المستقل واقتراح التدابير اللازمة لمعالجتها"، مما يشير بقوة إلى أنه لم يفعل ذلك بعد في وقت تقديم ملف الترشح. وتنص على أنها "ستطور" مدونة مصادر سلسلة التوريد، ومعايير الرعاية الإلزامية للعمال و"إطار عمل" مع الحكومة وإنفاذ القانون وأصحاب المصلحة الآخرين "لضمان التنفيذ السليم ورصد مدى الوفاء بمعايير رعاية العمال (مثل عمليات التفتيش المنتظمة...)". كما تقترح تدريب القضاة ومسؤولي إنفاذ القانون وحملات توعية لشركات البناء والعمال، ولكن المطلوب أساسًا، والمفقود، هو قيام السلطات بتفكيك نظام الكفالة بالكامل ومواءمة تشريعات العمل في السعودية مع المعايير الدولية.

2. مصادرة الأراضي والإخلاء القسري والتهجير

إنّ مصادرة الأراضي والتهجير القسري ممارستان تتبعهما السلطات السعودية منذ أمد بعيد، وقد تسارعتا في السنوات الأخيرة. وقد كشفت الأبحاث التي أجرتها القسط عن وقوع انتهاكات جسيمة بالفعل في موقعين من مواقع البطولة المدرجة في ملف الترشيح السعودي لكأس، نيوم ووسط جدّة، وعليه، يلقي هذا الأمر بظلال من الشكّ الشديد على مدى ملاءمتها ويلفت الانتباه إلى خطر حدوث انتهاكات مماثلة في أماكن أخرى أثناء بناء البنية التحتية المقترحة.

نيوم

يذكر ملف الترشيح السعودي أنّ إحدى المدن الخمس المضيئة لكأس العالم ستكون نيوم، التي تُعرف بأنّها مدينة مستقبلية على ساحل البحر الأحمر في السعودية في منطقة تبوك، وبأنّها أكبر مشروع من بين العديد من المشاريع العملاقة التي يتم تطويرها كجزء من رؤية 2030. ويشمل المشروع ملعبًا جديدًا وبنية تحتية ذات صلة تقع في "ذا لاين"، المدينة الخطية المقترحة التي يبلغ طولها 170 كم وعرضها 200 متر والتي تشكّل محور مدينة نيوم العملاقة. كما لم يتم بعد جزء كبير من المشروع أو بنيتها التحتية.

وفي حين وصفت مقاطع الفيديو الترويجية لمدينة نيوم والمتحدثون باسمها المنطقة المخصصة للمشروع بكونها "أرضًا بكرًا"، إلا أنّها في الواقع مأهولة في الأصل بأفراد قبيلة الحويطات منذ قرون، ويسكنها قرابة 20,000 شخص. كما كشفت الأبحاث المباشرة التي أجرتها القسط أنه ومن أجل المضي قدّمًا في بناء نيوم، ارتكبت السلطات السعودية مجموعة واسعة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان حتى قبل الإعلان عن المشروع، بما في ذلك تجريد سكّان المنطقة من ممتلكاتهم بشكل غير قانوني وإخلائهم قسرًا من منازلهم. وبعد الإخلاء القسري، حُرّم الكثيرون من التعويض المناسب أو السكن البديل، وأُجبروا على الشراء في المناطق الأكثر فقرًا في تبوك.



عبد الرحيم الحويطي

وخلال تلك العملية، قُتل رجل واحد، عبد الرحيم الحويطي، رميًا برصاص قوآت الأمن في أبريل 2020. واعتُقل العشرات من أبناء الحويطات بسبب المقاومة السلمية للتهجير القسري لقبيلتهم والتعبير عن رفضهم للظلم الواقع عليهم، وحوكموا بموجب نظام مكافحة جرائم الإرهاب في المملكة؛ وقد صدرت بالفعل حتى الآن أحكام بالسجن لمددٍ تتراوح ما بين 15 و50 عامًا بحق 15 فردًا منهم على الأقل، وصدر حكم بالإعدام بحق خمسة منهم.

وسط جدّة

يهدف مشروع تطوير وسط جدّة الذي تبلغ قيمته 20 مليار دولار إلى إعادة بناء العديد من الأحياء في مدينة جدّة التاريخية الساحليّة وتشيد متحف ودار أوبرا وملعب رياضي مدرج في ملف الترشح لكأس العالم، من بين أمور أخرى. كما تشكّل جدّة مدينة مضيئة أخرى من المدن الخمس.

بدأت عمليّات الإخلاء والهدم واسعة النطاق فيما يتعلق بهذا المشروع في أكتوبر 2021 واستمرّت حتى مايو 2022 على الأقلّ، ممّا أثر على أكثر من نصف مليون شخص. وقد ادّعت السلطات أن الفرض من الهدم الواسع النطاق للمنازل والشركات هو السماح بإعادة تطوير المناطق الحضريّة المتهالكة التي تعاني من الجريمة وانعدام القانون، وتحسين نوعيّة حياة المواطنين. ومع ذلك، فإنّ الأبحاث التي أجرتها القسط، وكذلك النتائج التي توصلت إليها المنظّمات غير الحكوميّة الشريكة، رسمت صورة مغايرة تمامًا، حيث أظهرت تأثيرها المدمّر وانتهاكاتها الجسيمة للمعايير الدوليّة لحقوق الإنسان. فعلى عكس ادّعاءات السلطات، لم يتلقّ العديد من السكّان أي إشعار مسبق بعمليّات الهدم، وأجبر العديد منهم على الإخلاء تحت التهديد بالسجن في حال عدم تنفيذ أوامر الإخلاء، بغضّ النظر عن امتلاكهم إثباتًا على تملكهم للعقار.

ومع أنّ السلطات السعوديّة قد أطلقت خطة للتعويض بحلول شهر يناير من العام 2022، إلا أن العديد من الأفراد الذين أُجبروا على الإخلاء لم يحصلوا على معلومات واضحة عن إجراءات تقديم طلبات التعويض عن هدم عقارهم، أو لم يحصلوا على أي مبلغ مالي أو مساعدة في العثور على سكن بديل. في الواقع، تنطبق خطة التعويض فقط على المواطنين السعوديّين المالكين للممتلكات، مع إقصاء العدد الكبير من الرعايا الأجانب المقيمين في المنطقة والتميز ضدّهم. كما أفاد آخرون بصعوبة العثور على سكن بديل ومدارس لأطفالهم، فضلًا عن ارتفاع الإيجارات وتكاليف المعيشة.

تشير سياسة الفيفا لحقوق الإنسان تحديدًا إلى مصادرة الأراضي والحق في السكن، وتتعهّد بتعزيز "احترام معايير حقوق الإنسان الدوليّة حيث تنطوي مصادرة الأراضي على عمليّات الإخلاء القسري، وخاصة عندما يتم إعادة توطين الأشخاص في هذه العمليّة". ومع ذلك، لم يتم تناول القضيّة على الإطلاق في ملفّ الترشح السعودي أو في التقييم المستقل للسياق، ممّا يمثّل تجاهلاً صارخًا. وفي الوقت نفسه، لا تشير استراتيجيّة حقوق الإنسان الخاصّة بالاتحاد السعودي لكرة القدم إلا بشكل رمزي إلى ذلك، ووعدت بشفافية "بمواصلة جهودنا لمنع وحظر عمليّات الإخلاء القسري وتهجير المجتمعات المحليّة من أجل تطوير البنية التحتيّة المتعلّقة بكأس العالم لكرة القدم 2034 وتوفير التعويض الكافي ودعم إعادة التوطين للسكّان المتضرّرين وتنفيذ أيّ تحسينات مطلوبة". وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا الاقتراح يتعارض مع الواقع الموضّح أعلاه، ومثل ردّ الحكومة السعوديّة على مخاوف الأمم المتّحدة بشأن الانتهاكات المتعلّقة بنوم، يظهر فشل السلطات السعوديّة في الاعتراف بحجم الانتهاكات التي حدثت بالفعل، وخطر تكرار مثل هذه الانتهاكات، والتدابير اللازمة لمنع ذلك.

3. حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات

تفرض السلطات السعودية قيودًا صارمة وإجراءات قمعية شاملة على الحريات الأساسية للتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، بما في ذلك تجريم النشاط الحقوقي والعمل الصحفي، مما يطرح مجموعة من المخاطر الفورية على حقوق الإنسان للمواطنين والمقيمين السعوديين وكذلك المشجعين والصحفيين الزائرين أثناء استضافة البطولة. كما يؤدي انعدام هذه الحريات أيضًا إلى تفاقم المخاطر فيما يتعلق بالمجالات المواضيعية الأخرى، بما في ذلك حقوق العمال (انظر القسم 1) والوصول إلى العدالة (القسم 6) وإشراك أصحاب المصلحة (القسم 7).

لا تملك السعودية دستورًا رسميًا، بل نظام أساسي للحكم لا يكرس الحقوق والحريات الأساسية. وتترك مسألة التفسير القانوني إلى حد كبير لتقدير القضاة الأفراد. فلا وجود لحرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، حيث يتم قمعها من خلال إطار قانوني قمعي لا يفي بالمعايير الدولية.

ومنذ تولي [محمد بن سلمان](#) السلطة في عام 2017، نفذت السلطات موجات واسعة من [الاعتقالات التمسّفية](#) ضدّ نشطاء حقوق الإنسان والصحفيين والكتاب ودعاة الإصلاح، بل والعديد من المواطنين العاديين الذين لا تتوافق آراؤهم مع خطّ الحكومة. حتى أنّ [مشجعي كرة القدم](#) قد استُهدفوا لممارسة حقّ حرية التعبير في الملاعب.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ المعارضين السلميين والناشطين والأفراد الذين يعبرون حتى عن آراء في السنوات القليلة الماضية، أصدرت المحاكم أحكامًا مطوّلة بالسجن، بل وحتى أحكامًا بالإعدام على الأشخاص الذين يمارسون الحق في حرية التعبير السلمي، لا سيما عبر الإنترنت. ويواجه معتقلو الرأي المُفترج عنهم بعد انتهاء مدّة عقوباتهم قيودًا روتينية تشمل حظرًا تعسفيًا على السفر والعمل والنشاط على وسائل التواصل الاجتماعي. وبالإضافة إلى خلق مناخ من الخوف، أدّى هذا القمع المستمر إلى محو جميع المجتمع المدني المستقل، بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام المستقلة، مما يقوّض فرص التدقيق العام والمساءلة. ناقدة أو مثيرة للجدل يُحاکمون بانتظام بموجب أنظمة السعودية القمعية مثل نظام مكافحة جرائم الإرهاب وجرائم المعلوماتية.

عبدالرحمن السدحان هو عامل في المجال الإنساني ويقضي حاليًا عقوبة حبسية محددة في 20 عامًا، يليها حظر سفر بنفس المدّة، على خلفيّة نشره لمنشورات ساخرة سلميّة على منصة X (تويتر سابقًا).



مازالت تواجه لجين الهذلول وهي الصوت الرائد لحقوق المرأة في السعودية القيود التعسفيّة المفروضة عليها بعد إفراجها من السجن في فبراير 2021، بما في ذلك حظر السفر.



تلزم سياسة الفيفا لحقوق الإنسان بالتعامل مع البلدان المضيفة لتقليل أي آثار سلبية على حقوق الإنسان الأساسية، مثل حرية التنقل والتعبير والتجمع، وتدعو المادة 11 إلى اتخاذ تدابير كافية لحماية حرية المدافعين عن حقوق الإنسان وممثلي وسائل الإعلام المعرضين للخطر. ومع ذلك، فإن القيود المفروضة على هذه الحريات الأساسية في الإطار القانوني القمعي في السعودية، ولا سيما أنظمة مكافحة جرائم المعلوماتية ومكافحة الإرهاب، يتم تجاهلها في التقييم المستقل للسياق، ولا يتم الإشارة إلى حقوق حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات إلا مرة واحدة بشكل عابر. وتتضمن استراتيجية حقوق الإنسان الخاصة بالاتحاد السعودي لكرة القدم تجاهل الصارخ نفسه، بصرف النظر عن "الهدف" المتمثل في "بذل كلّ جهد لتقديم مسابقة تلتزم بالتزاماتنا، وخاصة المحددة في متطلبات استضافة الفيفا" (التي تشمل حرية الصحافة) والوعد بتطوير، بالتعاون مع الحكومة، "إطارًا لتمكين المجتمع المدني". باختصار، فشلت الاستراتيجية في تقديم أي من التدابير الملموسة اللازمة لحماية هذه الحقوق الأساسية، بما في ذلك الإفراج غير المشروط عن معتقلي الرأي، ومراجعة الأنظمة القمعية لجعلها متوافقة مع المعايير الدولية، والسماح للمنظمات الحقوقية بالعمل في البلاد.

4. التمييز

تواجه نسبة كبيرة من شرائح المجتمع في السعودية التمييز على أساس هويتهم، بما في ذلك النوع الاجتماعي والدين والميول الجنسية. وفي سياق بطولة كأس العالم، ستزداد مخاطر تعرّض المواطنين والمقيمين السعوديين وكذلك الزوّار الأجانب لهذا التمييز.

لا يزال نظام ولاية الرجل القمعي الذي يعامل النساء بالافات على أنهنّ قاصرات يضرّ حياة النساء في السعودية، على الرغم من الإلغاء المعلن عنه لبعض القيود في السنوات الأخيرة. وقد وصفت السلطات قانون الأحوال الشخصية (أو الأسرة) لعام 2022 بأنه يشكّل إصلاً تقدّمياً كبيراً، لكنه أثبت أنه يؤكّد ويقتن العديد من الخصائص التمييزية للنظام فيما يتعلّق بالزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث. كما أنه يحتوي على ثغرات قانونية تتيح الاستمرار في التفسير التقديري. والأهمّ من ذلك، أن "عقوق" المرأة لولي أمرها (الأب، الزوج، الأخ أو حتى الابن) ما زال يُعدّ جريمة، ممّا يجعلها خاضعة لأوامر ولي أمرها ومعرّضة للعنف الأسري. ويتم وضع الشابات والفتيات المتهّمات بمثل هذا "العقوق" في دور الرعاية، وهي مراكز احتجاز تُشتهر بسوء معاملتها للسجناء.

وفي الوقت نفسه، استمرّت السلطات في استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان، ونشطاء حقوق المرأة، وحتى الأفراد العاديين الذين يعبرون ببساطة عن دعمهم لحقوق المرأة، للاعتقال والمحاكمة، وغالباً ما تم وضع أولئك المفرج عنهم من السجن تحت حظر السفر.

حكمت مناهل العتيبي وهي مدربة لياقة بدنية وناشطة في مجال حقوق المرأة بالسجن لمدة 11 عامًا بسبب اختيارها الملابس التي ترتديها ودعمها لحقوق المرأة. تعرضت مناهل للاعتداء الجسدي والنفسي المتكرر في السجن.



يعاني مجتمع الميم في السعودية من التمييز الحاد ولا يمكنهم التعبير عن ميولهم الجنسية أو هويتهم الجندرية دون التعرض لخطر التجريم. على الرغم من أن موقع الهيئة السعودية للسياحة ينصّ على أن المملكة ترحّب بالضيوف من مجتمع الميم، إلا أنه لم تُتخذ أي خطوات بعد لحماية مجتمع الميم الحقوق الأساسية مثل الحرية من التمييز، ولا مؤشّر على نيّة السلطات للقيام بذلك، وعليه، لا يمكن لمشجعي كرة القدم من مجتمع الميم والمتفرجين في كأس العالم 2034، إذا أُقيمت البطولة في السعودية، أن يكونوا واثقين من أنهم لن يواجهوا خطرًا شديدًا بانتهاك حقوقهم الإنسانية.

كما مارست السلطات السعودية التمييز المنهجي ضدّ أفراد الأقليات الدينيّة المسلمة، ولا سيّما المسلمين الشيعة، الذين يتركّزون في المنطقة الشرقيّة من البلاد، حيث من المقرّر أن تصبح الخبر مدينة من المدن المضيفة لكأس العالم، ويظهر هذا التمييز نفسه في التعليم والتوظيف ونظام العدالة الجنائيّة، حيث يتم استخدام الاحتجاز التعسّفي وعقوبة الإعدام (انظر القسم 5) بشكل غير متناسب كسلاح سياسي ضدّ الشيعة السعوديين.

وقد كشفت دراسة استقصائيّة أجرتها القسط فيما يتعلّق بالسعوديين في المهجر، وهي ديموغرافيّة متنامية على مدى العقد الماضي، أن المستجيبين قد غادروا السعودية لأسباب متنوعة، لكن الأسباب التي تكرّر ذكرها كانت انعدام الحرّيّة السياسيّة (63%)، وانعدام الحرّيّة الدينيّة (49%)، والشعور بالضعف بسبب ميولهم الجنسيّة (20%)، والعنف الأسري (25%).

تشير سياسة الفيفا لحقوق الإنسان صراحةً إلى التمييز والسعي لخلق "بيئة خالية من التمييز"، وتضع تركيزًا خاصًا على تعزيز المساواة بين الجنسين. كما ويشير التقييم المستقل للسياق أيضًا، على الرغم من قيوده الكبيرة، مخاوف بشأن حقوق المرأة في السعودية، بما في ذلك تحفّظات المملكة فيما يتعلّق باتفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (سيداو)، وكذلك الاتفاقيّة الدوليّة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقيّة حقوق الطفل. وتنصّ على أنه "يجب التركيز بشكل خاص على حماية الفئات الضعيفة مثل العمّال المهاجرين والنساء والأطفال والفئات المهمّشة تاريخيًا". ومع ذلك، لم يتم تناول هذه المخاوف على الإطلاق في استراتيجية حقوق الإنسان الخاصّة بالاتحاد السعودي لكرة القدم، ولم تذكر أيًا من التدابير الملموسة اللازمة لمكافحة أنماط التمييز الحاليّة بشكل حقيقي، بما في ذلك إلغاء نظام ولاية الرجل.

5. انتهاكات حقوقية أخرى، كجزء من مناخ القمع العام

بالإضافة إلى مخاطر حقوق الإنسان العنيفة المرتبطة باستضافة حدث رياضي ضخم، ثمة انتهاكات جسيمة أخرى لحقوق الإنسان تُرتكب في البلاد، وتشمل الاستخدام المفرط لعقوبة الإعدام وضروب التعذيب المنهجي وسوء المعاملة، والتي توضح مناخ القمع في البلاد وتسلط الضوء أكثر على عدم ملاءمة السعودية لاستضافة البطولة.

استخدام عقوبة الإعدام

لطالما كانت السعودية ضمن البلدان التي تنفذ أكبر عدد من عمليات الإعدام في العالم. وعلى الرغم من تعهد محمد بن سلمان في عام 2018، وتكراره مؤخرًا في عام 2022، بتقليص استخدام عقوبة الإعدام، استمر معدل عمليات الإعدام في الارتفاع. كما وفي الأشهر العشرة الأولى من عام 2024 وحده، أُعدم ما لا يقل عن 250 فردًا، وهو عدد يتجاوز ما سجّل في أي عام كامل في التاريخ السعودي الحديث. ومع تنفيذ عمليات الإعدام أحيانًا في السرّ، فإنّ الأرقام الفعلية قد تكون أعلى من ذلك.

وقد حُكم على ما يقرب من ثلث الذين أُعدموا هذا العام بالإعدام على خلفية جرائم تتعلّق بالمخدرات، وذلك في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحظر استخدام عقوبة الإعدام في الجرائم التي لا تصل إلى مستوى الجرائم "الأكثر خطورة". كما وقد أُعدم العديد من الأفراد الآخرين على خلفية جرائم غير مميتة وصفت بأنها مرتبطة بالإرهاب، والتي يمكن أن تشمل مجموعة واسعة من الأعمال مثل المشاركة في الاحتجاجات. كما يواجه أفراد آخرون حاليًا خطر الإعدام بتهم تتعلّق بحرية التعبير.

كما تفشل السلطات السعودية في الوفاء بوعودها بشأن إلغاء عقوبة الإعدام للقاصرين من خلال نظام الأحداث المعيب لعام 2018. في الواقع، تستمرّ السلطات في تنفيذ أحكام الإعدام وإصدارها بحق المتهمين القاصرين، وثمة ما لا يقلّ عن تسعة شبان معرّضون حاليًا لخطر الإعدام بسبب جرائم يُزعم أنهم ارتكبوها عندما كانوا قاصرين، أي حينما كانت أعمارهم لا تتجاوز 18 سنة (في بعض الحالات لا تتجاوز 12 سنة)، في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وجميع الأحكام بحق هؤلاء الشبان صدرت بعد محاكمات جائرة لم تلتزم أدنى معايير العدالة، مثل منعهم من الوصول إلى محامٍ، وعدم تمكينهم من الاطلاع على ملفاتهم الجنائية، وقبول الاعترافات المنتزعة بالإكراه.

عبدالله الدرازي وعدة شبان آخرين يواجهون خطر الإعدام
الوشيك بسبب جرائم يُزعم أنهم ارتكبوها وهم قُصّر.



ضروب التعذيب وسوء المعاملة

تُعرف الأوضاع في نظام السجون السعودي القاسي، والتي لا يُسمح بإجراء أي رصد مستقل لها، بأنها سيئة للغاية بالنسبة لجميع السجناء، ويتعرّض بعض السجناء أيضًا لضروب المعاملة القاسية والمهينة. كما وردت حالات من الإهمال الطبي والإداري المتعمّد الذي أدّى، إما عمدًا أو على الأقل بشكل متهور، إلى عدد من الوفيات أثناء الاحتجاز، وقد تعرّض المحتجزون للتعذيب البدني والنفسي الشديد، بما في ذلك الضرب والصعق بالكهرباء والتهديدات بالقتل والتحرّش الجنسي. ويُعدّ الاختفاء القسري ممارسة منهجية ومنتشرة في السعودية، ويتم تطبيقه بشكل متكرّر على معتقلي الرأي. فضلًا عن ذلك يواجه الأفراد المختفون خطر التعرّض للمزيد من انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى، مثل التعذيب، أثناء احتجازهم خارج نطاق حماية القانون.

تلزم سياسة الفيفا لحقوق الإنسان الاتحاد الدولي لكرة القدم "ببذل كل جهد ممكن للوفاء بمسؤولياته الدوائية في مجال حقوق الإنسان"، لكنّ التقييم المستقل للسباق واستراتيجية حقوق الإنسان الخاصة بالاتحاد السعودي لكرة القدم لا يذكران سوى القليل من انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة الموثقة أعلاه. ويناقش التقييم نظام الأحداث، والحاجة إلى ضمان فعاليته، في إطار موضوع "الحماية"، ولكن دون تسليط الضوء على المخاوف المتعلقة باستخدام عقوبة الإعدام للمتهمين القاصرين. في الوقت نفسه، تدّعي استراتيجية حقوق الإنسان الخاصة بالاتحاد السعودي بشكل صارخ أن نظام الأحداث "يوقّر حماية متوّعة للشباب، بما في ذلك أن الشخص الذي يقلّ عمره عن سبع سنوات والذي يرتكب عملاً يعاقب عليه القانون لا يخضع للمحاكمة الجنائية". وعليه، يؤكّد هذا الأمر بشكل فعّال أنه يمكن محاكمة الأطفال الذين تبلغ أعمارهم ثماني سنوات وما فوق كمجرمين، مع تجاهل الواقع المرؤّع المتمثل في استمرار الحكم على المتهمين القاصرين بالإعدام.

كما يشير التقييم إلى تعليقات لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب حول الاستخدام التاريخي للعقوبات البدنية، أي الجلد، في السعودية، لكنه يتجاهل المخاوف الأخرى التي أثارها اللجنة بشأن الانتهاكات مثل التعذيب وسوء المعاملة "الممارسين بشكل شائع في السجون"، واستخدام السلطات السعودية لعقوبة الإعدام. وبالمثل، تلتزم الاستراتيجية الصمت بشأن هذه القضايا.

والمطلوب، كحدّ أدنى، هو وقف استخدام عقوبة الإعدام، بهدف والعمل على إلغائها بشكل كامل، ووضع حدّ للتعذيب وسوء المعاملة في السجون.

6. آليات التظلم والوصول إلى العدالة

يشكّل انعدام الوصول إلى العدالة أو آليات التظلم الفعّالة والمستقلّة في السعودية مصدر قلق رئيسي لحقوق الإنسان، وهذا الأمر يحدّ بشكل خطير من إمكانية الانتصاف في حالة وقوع انتهاكات.

ويزيد الغموض الذي يكتنف الإطار القانوني السعودي، والذي يمكّن السلطات من قمع الحريّات الأساسية، من تعقيد نظام العدالة الجنائيّة الذي يفتقر إلى الشفافيّة ويشتهر بانتهاكاته. وغالبًا ما تخلّ الإجراءات القضائيّة في السعودية بالمعايير الدوليّة وضمّانات المحاكمات العادلة. كما تشمل الانتهاكات الشائعة، سواء في المحاكم الجزائيّة العاديّة أو المحكمة الجزائيّة المتخصّصة التي تنظر في القضايا المتعلّقة بالإرهاب، الحرمان من التمثيل القانوني ومن الحصول على الوثائق القضائيّة، والتأخير دون مبرر، والاعتماد على الاعترافات المُنتزعة تحت التعذيب، وجلسات المحاكمة السريّة دون مراقبة مستقلّة أو مراقبين. وعادةً ما تؤدي هذه العيوب الأساسية إلى إساءة تطبيق أحكام العدالة.

علاوةً على ذلك، لا توجد آليات تظلم محليّة مستقلّة أو فعّالة للطعن في حالات إساءة تطبيق أحكام العدالة هذه. كما تعمل هيئة حقوق الإنسان السعوديّة، التي تأسّست في عام 2005 بمهمّة معالجة الشكاوى المتعلّقة بحقوق الإنسان، في الواقع كأداة لتبييض سجل المملكة السيئ في مجال حقوق الإنسان والتغطية على الانتهاكات الجسيمة. ويعكس دور الهيئة هذه المناخ العام للإفلات من العقاب في البلاد، ويساهم في حماية السلطات من التدقيق العام.

في مايو 2018، أطلقت الفيفا آليّة تظلم تتعلّق بحقوق الإنسان لأولئك الذين يعتبرون أن حقوقهم قد انتهكت أثناء أداء العمل المرتبط بأنشطة الفيفا. كما تنصّ سياسة حقوق الإنسان الخاصّة بها على أن الفيفا سوف "تسعى إلى تعزيز أو التعاون في الوصول إلى الإصلاح حيث يرتبط ذلك بآثار [حقوق الإنسان] الضارّة من خلال علاقاتها مع الأطراف الثالثة".

ويناقد التقييم المستقل للسياق آليات معالجة التظلم، بما في ذلك تلك المزعومة مثل هيئة حقوق الإنسان السعوديّة، ويوصي بإنشاء "آلية تظلم مخصّصة لهذا الغرض". ويشير إلى تحفّظات لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب فيما يتعلّق بـ "قدرة القضاء على التصرف بفعاليّة لمعالجة قضايا الإفلات من العقاب"، وهي مسألة أخرى لم يتم تناولها في استراتيجية حقوق الإنسان الخاصّة بالاتحاد السعودي لكرة القدم. كما لم يتم تناول المخاوف الأخرى التي أثارها لجنة مناهضة التعذيب بشأن نظام العدالة في السعوديّة، مثل "عدم كفاية استقلال المحكمة الجزائيّة المتخصّصة عن وزارة الداخليّة" على الإطلاق.

وبدلاً من ذلك، تسرد الاستراتيجية بارتياح "آليات وقنوات مختلفة لمعالجة المظالم" في السعوديّة، والتي فقدت مصداقيّتها تمامًا بسبب انتهاكاتها الفاضحة، بما في ذلك المحاكم الجزائيّة، وهيئة

حقوق الإنسان السعودية، وديوان المظالم (محكمة إدارية) و"كلنا أمن"، وهو تطبيق هاتفي يشجّع أفراد المجتمع على التبليغ عن بعضهم البعض.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الإصلاحات الجادة لنظام العدالة في البلاد تتطلب إلغاء المحكمة الجزائية المتخصصة ومواءمة ممارسات هيئة حقوق الإنسان السعودية مع مبادئ باريس للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة.

7. إشراك أصحاب المصلحة والمجتمع

تشكّل الحاجة إلى إشراك أصحاب المصلحة والمجتمع، الذي يعدّ عنصرًا أساسيًا مفقودًا حتى الآن من الخطط السعودية لاستضافة كأس العالم، مصدر قلق رئيسي آخر لحقوق الإنسان.

يدّعي ملف الترشيح السعودي أن 89% من الشعب يدعمون استضافة كأس العالم استنادًا إلى استطلاع يوجوف، ولكن بالنظر إلى أنّ قيادة البلاد لا تتسامح مع أي آراء تتعارض مع الموقف الرسمي، فمن المستحيل قياس الرأي العام بدقة في أيّ مسألة حساسة سياسيًا. وفي الوقت نفسه، بغض النظر عن شعبية العرض من عدمه، فإنّ أيّ تقييم لمخاطر استضافة البطولة على حقوق الإنسان، وكيفية القضاء عليها أو التخفيف منها، يتطلّب مساهمة الشعب والخبراء الكاملة. ومع ذلك، فإنّ احتمال حدوث ذلك يتضاءل بشدّة بسبب القيود الأساسية المفروضة على الحقوق الأساسية في السعودية والمذكورة في القسم 2. كما تمنع السلطات جميع أشكال التمثيل العام، بما في ذلك الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمجتمع المدني المستقل ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية، أي أصحاب المصلحة الذين سيشكلون جزءًا أساسيًا من المشاورات اللازمة. ويمتدّ إصرار السلطات على حماية نفسها من التدقيق إلى الجهات الفاعلة الدولية، حيث يُحرم المراقبون المستقلون والمنظمات غير الحكومية وخبراء الأمم المتحدة لتقصّي الحقائق من الوصول إلى البلاد.

تنصّ سياسة الفيفا لحقوق الإنسان على أنّ الهيئة ستتفاعل وتتشاور مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الخارجيين، ومع ذلك، فقد فشلت الفيفا حتى الآن في ضمان أي مشاركة ذات مغزى من هذا القبيل خلال عملية تقديم ملفّ الترشيح السعودي لاستضافة كأس العالم. ولم يشمل تقييم حقوق الإنسان الذي أجرته شركة AS&H Clifford Chance أي أصحاب مصلحة خارجيين أو أصحاب حقوق، بل مجموعة صغيرة فقط من الهيئات الحكومية بتسهيل من الاتحاد السعودي لكرة القدم، وعلى الرغم من طلبات المنظمات الحقوقية الدولية مثل العفو الدولية والقسط للمساهمة في المشاورات، إلا أنّ الفيفا لم تسمح بذلك.

الخاتمة: القرار الذي يواجه كونفرس الفيفا الاستثنائي في 11 ديسمبر 2024

إنّ محاولات السعودية لاستضافة كأس العالم 2034 لكرة القدم للرجال تفشل في تلبية متطلبات حقوق الإنسان الخاصة بالهيئة الرياضية. وتترك الثغرات الخطيرة في المقترحات السعودية المجال مفتوحًا لخطر حدوث انتهاكات تتعلق بحقوق العمال والحقوق المدنية الأساسية، فضلًا عن الخطر الأوسع المتمثل في إضفاء الشرعية على حكم السلطات السعودية القمعي.

وقد كشفت الأبحاث التفصيلية التي أجرتها القسط في الفترة التي سبقت عملية تقديم العروض عن حدوث انتهاكات بالفعل في مكانين من أماكن البطولة الرئيسية، نيوم ووسط جدة، ويؤررصدنا المستمر للانتهاكات في البلاد دليلًا دامغًا آخر على أن السعودية غير مؤهلة لاستضافة هذا الحدث المهم عالميًا.

لا شك أنّ المواطنين والمقيمين السعوديين يستحقون شرف وفرصة استضافة بطولة 2034 لعرض بلدهم وثقافتهم وحبهم لكرة القدم للعالم، ولكن هذه الاعتبارات تفوقها عوامل أخرى بشكل كبير:

- المخاطر الجسيمة للانتهاكات حقوق الإنسان إما لم تُعالج بشكل كافٍ أو تم تجاهلها تمامًا في وثائق العرض.
- منح هذا الحدث للسعودية على هذا الأساس من شأنه أن ينتهك سياسات وإجراءات الفيفا الخاصة، ويترك ادعاء الاتحاد بدعم حقوق الإنسان في حالة يُرثى لها.
- السماح لحكام السعودية القمعيين باستضافة كأس العالم لكرة القدم سيمحّنهم شرعية زائفة ورخصة لمضاعفة انتهاكاتهم السيئة السمعة.
- بالكاد اعترف كلٌّ من الاتحاد السعودي لكرة القدم والفيفا نفسها بمتطلبات إشراك أصحاب المصلحة في عملية تقديم العروض. لم يُسمح للشعب السعودي، والقوة العاملة المهاجرة، والمدافعين عن حقوق الإنسان المحاصرين بالتعبير عن رأيهم - وهم الأشخاص الذين سيستمرون في المعاناة إذا تمت مكافأة حكومتهم القمعية للغاية بحقوق استضافة كأس العالم لكرة القدم.

ومن المقرر أن تتخذ الفيفا قرارًا نهائيًا بشأن منح حقوق الاستضافة في 11 ديسمبر 2024، مع كون السعودية المرشح الوحيد لاستضافة بطولة 2034. وقبل التصويت، نشرت الفيفا تقييمها الخاص للعروض في 29 نوفمبر، والذي يعكس العيوب الأساسية نفسها الموجودة في ملف الترشيح نفسه، ويقلل بشكل كبير من مخاطر حقوق الإنسان المحتملة المرتبطة بالبطولة. وعلى الرغم من أن التقييم يبدو أنه يمنح الضوء الأخضر للعرض السعودي المعيب في 11 ديسمبر، إلا أنه يجب على كونفرس الفيفا المطالبة بتغييرات كبيرة و ضمانات موثوقة لحماية الحقوق، أو رفضها والعمل على اتخاذ ترتيبات بديلة.



✉ Contact@ALQST.ORG ☎ 02073851311 🌐 ALQST.ORG 🐦 @ALQST_ORG 📘 @ALQST.ORG

📍 Unit 24.7, Coda Studios, 189 Munster Rd, Fulham, London SW6 6AW | Registration no: 09093387